



الرجوع: ٨٥٢

التاريخ: ٢٠١٢ / ١١ / ١٧

تميم رقم ٦ لسنة ٢٠١٣

بشأن تطبيق قرار مجلس الخدمة المدنية

رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ بشأن منح بدل خطر - عدوى - تلوث ضوابط

تود الوزارة إعلام كافة القطاعات التابعة لها بصدور القرار رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ من مجلس الخدمة المدنية بشأن بدل [خطر - عدوى - تلوث - ضوابط]. وذلك للوقوف على درجات المرتبات العام ومن في حكمهم من المعينين بصلة موافقة والخاصين لأحكام وقانون نظام الخدمة المدنية.

وعلى ضوء قرار مجلس الخدمة المدنية المشار إليه أعلاه فإن ديوان الخدمة المدنية وبالتنسيق مع الوزارة هو الذي سوف يتولى تحديد الوظائف ومراكز العمل والأعمال التي يتعرض من خلالها الموظف للخطر والعدوى والتلوث والضوابط لكي يتتسنى الصرف على ضوء ذلك .

لذا يرجى من السادة مدراء المناطق الصحية والإدارات المركزية بمراجعة السيد / وكيل المكتب المساعد للشئون الإدارية عن الموظفين الذين يرون استحقاقهم للبدل سالف الذكر وذلك لكي يتتسنى للجنة المشكلة لهذا الغرض بموجب القرار الإداري رقم ٢٩٤٤ لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢١ دراستها ومخاطبة ديوان الخدمة المدنية ببيانتها للبت والإقدام على الفئات المستحقة للصرف ، على أن تكون المخاطبات الواردة متضمنة كشف بأسماء العاملين ورقم الملف الإداري والرقم المدني والمسمى الوظيفي ومركز العمل لكل منهم.

والله ولي التوفيق ،،،

وكيل وزارة الصحة

المرفق:

صورة من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢

د. خالد السبهان

وتحت اسم وزارة الصحة



الخدمة المدنية

مجالس الخدمة المدنية

الإشارة :

التاريخ :

قرار رقم (٢٠١٢) لسنة ٢٠١٢

بشأن

منح بدل خطر وبدل عدوى وبدل تلوث وبدل ضوضاء

للمواطنين في بعض الجهات الحكومية

مجلس الخدمة المدنية ...

— بعد الإطلاع على المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن الخدمة المدنية والقواعد
المحددة له،

— وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ٤/٤/١٩٧٩ في شأن نظام الخدمة المدنية والمراسيم
المحددة له،

— وعلى قرارات وزير المالية بشأن منح بدل الخطر وبدل العدوى وبدل التلوث وبدل
الضوضاء وتعديلاتها،

— وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن منح البدلات والعلاوات
الإضافية والمكافآت التشجيعية،

— وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن منح الموظفين في بعض
الجهات الحكومية بدل ضوضاء،

— وبناءً على إقتراح ديوان الخدمة المدنية،

— وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية.

قدر

مادة (١)

يمنح الموظفون المعينون على درجات جدول المرتبات العام ومن في حكمهم من المعينين بصفة
سوقة الخاضعين لأحكام قانون ونظام الخدمة المدنية الذين يتعرضون في عملهم للخطر أو العدوى أو
التلويث أو الضوضاء — بدل خطر أو بدل عدوى أو بدل تلوث أو بدل ضوضاء حسب الأحوال وذلك
بواقع ٣٥ ديناراً شهرياً لكل بدل من هذه البدلات.

مادة (٢)

يأخذ كل من بدل الخطر وبدل العدوى وبدل التلوث وبدل الضوضاء حكم المرتب فيصرف كاملاً أو
منهضاً نبعاً له

مادة (٣)

يتولى ديوان الخدمة المدنية بالاتفاق مع الجهة الحكومية تحديد الوظائف أو مراكز انتقال أو الأعمال
التي يتعرض من خلالها الموظف للخطر أو العدوى أو التلوث أو الضوضاء.



الإشارة:

التاريخ:

- ٢ -

تابع/ قرار رقم (٣٣) لسنة ٤٣

مادة (٤)

تطبق أحكام هذا القرار على الوظائف أو مراقين العمل أو الأعمال التي يبيّن أن ثبت تعيير من العوّظفين من خلالها للخطر أو العدوى أو التلوث أو الضوضاء استناداً لقرارات أو موافقات صدرت من الجهات المختصة قبل العمل بهذا القرار.

مادة (٥)

استحقاق أي من البدلات الواردة بهذا القرار مشروط بالposure للظروف التي تقرر كل بدل من أجلها (الخطر، العدوى ، التلوث ، الضوضاء) — فإذا توافرت ظروف استحقاق أكثر من بدل جمع الموظف بين البدلات التي تحققت ظروف استحقاقها فيه .

مادة (٦)

يجوز الجمع بين البدلات المنصوص عليها بهذا القرار من ناحية وبين البدلات والمكافآت والحوافز الأخرى المقررة لنوع العمل أو طبيعته أو التخصص أو لمسمى الوظيفة أو لجهة معينة أو لشريحة في جهة معينة ، كما يجوز الجمع بينها وبين بدل التأمين وعلاوة غلاء المعيشة والدعم المالي والمكافأة المالية الشهرية المقررة بالقرار رقم ٢٠٠٥/٨ (من يستحقها) والمكافأة المالية المقررة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١١ لسنة ٢٠١١ بشأن منح الموظفين الكويتيين العاملين في الجهات الخمس مكافأة مالية شهرية بواقع ١٠٠ دينار (من يستحقها) .

ولا يجوز الجمع بين أي من البدلات الواردة بهذا القرار والمكافأة أو التزايدة التي تصرف باسم شخصية .

مادة (٧)

يعمل بهذا القرار من ٢٠١٢/٤/١ وينشر في الجريدة الرسمية ويلغى العمل بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٩ لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه كما يلغى كل بدل أو مكافأة مقررة للخطر أو العدوى أو التلوث أو الضوضاء وكل حكم يتعارض مع أحكام هذا القرار .

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
رئيس مجلس الخدمة المدنية بالنيابة

مصطفى جاسم الشمالي

صدر بتاريخ ١٩ من جمادي الآخر ١٤٣٢هـ

الموافق ١٠ مايو ٢٠١٢م